



Distr.  
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/9/6/Add.1  
6 September 2003

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة  
بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية

والتكنولوجية

الاجتماع التاسع

مونتريال ، ١٠ - ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

البند ٤-١ من جدول الأعمال المؤقت \*

المناطق المحمية

ضميمة

استعراض الطرائق والنهج لتخطيط وإنشاء وإدارة المناطق المحمية وشبكات المناطق المحمية

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

إن مؤتمر الأطراف ، بموجب مقرره ٣٠/٦ ، طلب ان يتبع إعداد المواضيع ذات الأولوية للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف ، شاملة المناطق المحميـــــة ، الاقتراح الذي أعده الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/COP/6/2) . ووفقاً لهذا الاقتراح ، استعمل فريق مخصص من الخبراء التقنيين كي يقوم بأمر منها استعراض الطرائق والنهج في تخطيط المناطق المحمية وإدارتها .

وعلى اساس عمل فريق الخبراء ، أعد الأمين التنفيذي هذه الوثيقة الاستعراضية ، كي ينظر فيها الاجتماع التاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ( ويشار إليها في هذه الوثيقة بعبارة " الهيئة الفرعية " ) وهي وثيقة تستخلص أمور منها ما يلي :

(أ) أنه من المهم استعمال نهوج الأنظمة الإيكولوجية والإقليم البيولوجية في العمل المتعلق بالمناطق المحمية في ظل الاتفاقية ؛

(ب) ينبغي أن تبدأ الاستراتيجيات بتبين الغايات والأهداف الاحتمالية للمناطق المطلوب حمايتها. وفرص إنشاء وإدارة المناطق المحمية هي فرص محدودة . فيقتضي الأمر وضع أولويات بطريقة منتظمة وصالحة من الناحية العلمية وشفافة . وكثيراً ما تجب الأبعاد الاجتماعية والسياسة المعايير العلمية ، خصوصاً في البلدان النامية . لقد نشرت خطوط إرشادية ومنهجيات لإعطاء أولوية للمواقع ، وهي تستعمل في بلدان كثيرة . والعملية التي يتم فيها إعداد خطة لا تقل أهمية عن المحتوى النهائي للخطة نفسها .

(ج) إن معظم البلدان لديها فعلاً منهجيات لتخطيط المواقع في المناطق المحمية ، مكتوبة في تشريعات ولوائح تتعلق بهذا الموضوع . وقد يكون للمنهجيات الجديدة الخاصة بتخطيط المواقع مزايا ولكن الأمر يقتضي أن تتضمن تلك المنهجيات الجديدة - ولا تحل محل - المنهجيات الموجودة من قبل ، إذا أريد أن تتفادي التنازع مع الممارسة المعمول بها . والحجم والتوصيلية (connectivity) هما عاملان حرجان في إنشاء منطقة محمية . وتخطيط الموقع يمكن أن يتأثر بالدور الذي ستلعبه منطقة محمية معينة .

(د) إن نظام الـ IUCN لوضع الفئات في نهوج الإدارة الخاصة بالمناطق المحمية يؤدي دوراً حرجاً في التحليلات الإقليمية والعالمية ، وهو مقبول على نطاق واسع . غير أن لهذا النظام عدداً من وجوه القصور التي تتعلق بإمكانية تطبيقه على الأرض وأيضاً بدرجة صحته ودقته .

(هـ) إن المواقع التي تم تعيينها قانونياً وتديرها الحكومات الوطنية هي لب نظام المناطق المحمية في العالم . والأشكال الأخرى من الحماية تشمل المحميات الخاصة ، وخطط الحماية الطوعية ، وكثيراً من الممارسات التقليدية التي تمارسها مجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

(و) إن المهام الرئيسية المطلوب أن يقوم بها المديرون ، على اثر الموافقة على خطة لمنطقة محمية ، قد تم تبينها . والإدارة التوافقية هي أمر جوهري . وينبغي أن تستجيب الإدارة للخبرات المكتسبة ، التي تقتضي الرصد والتقييم الجيدين ، مع أنظمة للتغذية المرتدة ، التي تسفر عن إدخال تصحيحات مناسبة على عمليات الإدارة ؛

(ز) وللمناطق المحمية العابرة للحدود قيمة محسوسة في تعزيز التعاون بين الأمم ، وفي التحسين المباشر للحفظ . وتركيز الحفظ ، شاملاً عمل الاتفاقية ، آخذ في التحرك نحو النهوج القائمة على اساس المناظر الطبيعية واحواض المياه أو الأنظمة الإيكولوجية . وسوف يؤدي ذلك لا محالة إلى مزيد من الاهتمام بأنظمة المجالات المحمية العابرة للحدود وكذلك إلى مزيد من الحاجة إليها .

(ح) على الرغم من أن منهجيات مفيدة للتقييم موجودة فعلاً ، إلا أن الدراسات الشاملة لفعالية المناطق المحمية ناقصة بصفة عامة أو تركز على مجالات ضيقة . والفريق المخصص من الخبراء التقنيين المعني بالمناطق المحمية البحرية ، الذي إنشأه مؤتمر الأطراف ، قد وضع إرشاداً بشأن تقييم فعالية المناطق المحمية البحرية .

(ط) ومشاركة أصحاب المصلحة هي أمر جوهري لإنشاء المناطق المحمية وإدارتها الفعالة . ومن الجوهري القيام بتحليل لأصحاب المصلحة خلال مرحلة التخطيط ، كما أنه من الجوهري أيضا الاحتفاظ بالتحليل كجزء من عملية الإدارة المتوائمة . والأمثلة على الممارسات الجيدة تتمثل في تقاسم المعلومات والتقييمات التشاركية وتقاسم المنافع وبناء القدرة على مشاركة أصحاب المصلحة المحليين وضلوعهم الفعال في صنع القرار . ومبادرات الحفظ التي تتولى المجتمعات زمامها هي من النهج الأشد فعالية ؛

(ي) إن مديري المناطق المحمية والمؤسسات المساندة لهم ، شاملة المجتمعات المحلية ، تحتاج إلى قدر كاف من المعرفة والقدرات والموارد كي تخطط وتدير وترصد وتحمي المناطق . والقدرة في هذه المجالات تقتضي تعزيزاً لها . وإدارة المناطق المحمية بطريقة متوائمة هي تحدي هائل .

(ك) هناك عجز كبير في تمويل المناطق المحمية . ينبغي أن ينظر إلى التكاليف بالقياس إلى المنافع، وهي منافع قد تكون عظيمة . وكفالة أن الأعباء المترتبة على إنشاء مناطق محمية لا تقع بشكل غير نسبي على المجتمعات المحلية ، شاملة أي وقع سلبي على سبل العيش المحلية ، امر يعني أن إيجاد آليات تعويضية كثيراً ما يكون شيئاً لازماً . ومواصلة مساندة المناطق المحمية من جانب مرفق البيئة العالمية وغيره من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين ، أمر جوهري للبلدان النامية ، حيث أن الحكومات نفسها تخصص في المعتاد موارد مالية غير كافية . وينبغي التصدي لقضايا استدامة النظام المالي الحالي . وينبغي تشجيع التحول عن التدخلات الحالية القائمة على أساس المشروعات إلى نهج برنامجي أطول مدى.

### توصيات مقترحة

إن التوصيات المقترحة حول هذه القضية واردة في المذكرة الرئيسية بشأن المناطق المحمية

(UNEP/CBD/SBSTTA/9/6) .

## المحتويات

## الصفحات

موجز تنفيذي .....	١
توصيات مقترحة .....	٣
أولاً- مقدمة .....	٥
ثانياً- إطار العمل .....	٥
ألف- نهج الأنظمة الإيكولوجية .....	٥
باء- نهج الأنظمة الإيكولوجية ونهج أخرى .....	٥
ثالثاً- طرائق ونهج تبدأ من التخطيط حتى الإدارة الخاصة بشبكات ومواقع المناطق المحمية .....	٧
ألف- النهج الخاصة بوضع غايات وأولويات المناطق المحمية .....	٧
باء- تخطيط وإنشاء المواقع والأنظمة في المناطق المحمية .....	١٠
١- إيجاد خطط لأنظمة المناطق المحمية الوطنية .....	١٠
٢- تخطيط وإنشاء مواقع المناطق المحمية .....	١١
جيم- إدارة المناطق المحمية .....	١٣
١- فئات إدارة المناطق المحمية .....	١٣
٢- المسؤوليات والمهام الرئيسية في إدارة المناطق المحمية .....	١٤
٣- اعتبارات محددة تتعلق بإدارة المناطق المحمية العابرة للحدود .....	١٦
رابعاً- القضايا الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بتخطيط المناطق المحمية وإنشائها وإدارتها .....	١٦
ألف- فعالية إدارة المناطق المحمية .....	١٦
باء- مشاركة أصحاب المصلحة والآليات لتعزيز إشراك أصحاب المصلحة .....	١٩
جيم- تنمية القدرة على إدارة المناطق المحمية .....	٢٢
دال- تصريف شؤون المناطق المحمية وقضايا الإدارة فيها .....	٢٢
هاء- الجوانب المالية .....	٢٣
المراجع .....	٢٦
قائمة الاختصارات والرموز .....	٢٨

## أولاً - مقدمة

١- أن المذكرة الحالية تلخص نتائج العمل الاستعراضي الذي قام به فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمناطق المحمية ، مع التركيز بصفة خاصة على تبين /وصف ممارسات الإدارة الجيدة . والقسم الثاني المتعلق بإطار العمل ، يتبين نهج الأنظمة الإيكولوجية ونهوج المناطق الأحيائية لإدارة المناطق المحمية واستعمالها المستدام . أما القسم الثالث فهو يركز على أهمية استعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية في عمل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية . ويستعرض أيضاً طرائق ونهوج التخطيط والإنشاء والإدارة لمواقع المناطق المحمية وشبكاتها ، في المقام الأول على الصعيدين الوطني والدولي مع الإشارة بصفة محددة إلى المناطق المحمية العابرة للحدود ، وفي المقام الثاني على مستوى المواقع . ويستعرض القسم الرابع بعض القضايا الرئيسية المشتركة بين عدة قطاعات ، المتعلقة بالتخطيط والإنشاء والإدارة للمناطق المحمية شاملة : (١) أهمية تقييم وطرائق تقييم فعالية المناطق المحمية ؛ (٢) آليات تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة ؛ (٣) أهمية بناء القدرة ؛ (٤) الأنماط المختلفة لتصرف الشؤون ، تبعاً للغرض من المناطق المحمية ودور أصحاب المصلحة فيها (٥) الاعتبارات المالية .

## ثانياً - إطار العمل

### ألف - نهج الأنظمة الإيكولوجية

٢- أن مؤتمر الأطراف قد اخذ بنهج الأنظمة الإيكولوجية باعتباره الإطار الأول للعمل في ظل الاتفاقية . وعمل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية ينبغي القيام به في سياق هذا النهج . والمناطق المحمية هي جزء من نهج الأنظمة الإيكولوجية ، عند تخطيطها وإدارتها كجزء من مجموعة شاملة تضم البيئة المحيطة والمناظر الطبيعية بل أيضاً المنطقة الإيكولوجية الأوسع نطاقاً . والمناطق المحمية ذات الاستعمالات المتعددة ، داخل نهج الأنظمة الإيكولوجية ، يمكن أن تساعد على إدراك غايات محددة تتعلق بالحفظ وبالاستعمال المستدام . ونهج الأنظمة الإيكولوجية هو إطار يمكن أن تفهم فيه العلاقة بين المناطق المحمية والمناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقاً ، ويمكن فيه أيضاً تقدير قيمة السلع والخدمات التي توفرها المناطق المحمية .وبالإضافة إلى ذلك ، في الحالات التي تكون فيها الأنظمة الإيكولوجية ذات الصلة ممتدة فيما يجاوز الحدود الوطنية ، ينبغي النظر إلى المناطق المحمية على المستوى الذي يفوق المستوى الوطني ، من زاوية الأنظمة الإيكولوجية والمناطق الأحيائية كذلك . ويمثل هذا حجة قوية تساند المناطق المحمية العابرة للحدود والكائنة في أعالي البحار .

### باء- نهج الأنظمة الإيكولوجية ونهوج أخرى

٣- أن المادة ٨(أ) من الاتفاقية تدعو إلى إنشاء نظام من المناطق البحرية أو المناطق التي يقتضي فيها الأمر اتخاذ تدابير خاصة لحفظ التنوع البيولوجي ، بقدر الإمكان وبحسب ما يكون الأمر مناسباً . ولفظ " النظام " يتضمن أن المناطق المحمية في بلد أو منطقة يمكن تنظيمها في شبكة بحيث تسهم المكونات المختلفة معاً في مساندة وظيفة الأنظمة الإيكولوجية ومساندة التنوع البيولوجي في تلك الأنظمة . وقد دلت التجربة على إمكان استعمال نهوج مختلفة في الإدارة ، في نظام من المناطق المحمية . ويمكن أن يستكمل ذلك تدابير أخرى تتخذ لحفظ التنوع البيولوجي خارج المناطق المحمية .

٤- أن المقرر ٦/٥ الصادر عن مؤتمر الأطراف بشأن نهج الأنظمة الإيكولوجية يقول :

" أن نهج الأنظمة الإيكولوجية لا يستبعد نهجاً أخرى في الإدارة والحفظ ، مثل محميات الكرة الحيوية والمناطق المحمية وبرامج حفظ الأنواع الوحيدة وكذلك نهجاً أخرى جرى تنفيذها في نطاق السياسة الوطنية القائمة وما يوجد من أطر تشريعية ، ولكن يمكن أن تتضمن بدل ذلك جميع هذه النهج ، ومنهجيات أخرى للتعامل مع الحالات المعقدة ."

٥- إن الهيئة الفرعية ، في توصيتها ٣/٨ بء ، قد ركزت على تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية فيما يتعلق ببرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، على أساس أن الأنظمة الإيكولوجية البحرية تشمل عناصر القيعان وعناصر أعالي البحار معاً وأن معظم الأنواع تمر بمرحلة متقلبة خلال دورة حياتها . وقضايا التوصيلية هي أذن ذات أهمية خاصة في تصميم إطار لإدارة التنوع البيولوجي البحري ، ولن تستطيع منطقة محمية واحدة أن تحمي جميع التنوع البيولوجي داخل تلك المنطقة . ولذا فإن إيجاد شبكة من المناطق البحرية المحمية أمر جوهري واعتبارات الأنظمة الإيكولوجية أيضاً لها أهمية حرجة في سبيل الحفظ الفعال للتنوع البيولوجي في المياه الداخلية ، وخصوصاً بالنسبة للأنهار . واستدامة التوصيلية سواء الجانبية (أي بين النهر وأراضيه الرطبة ) ، أو الطولية (من أعالي النهر إلى أسفله) أمر لازم في سبيل الحفاظ على وظيفة الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية للأنهار . وعلى غرار ذلك وبالنسبة لكلتا الأنهار والبحيرات ، ينبغي إدارة منطقة استجماع المياه كجزء من الأنظمة الإيكولوجية المائية .

٦- أن أنظمة المناطق المحمية تمثل طائفة كاملة من الأنظمة الإيكولوجية والمجتمعات الموجودة داخل وحدة جغرافية معينة ، وتشمل حفظ العلاقات الإيكولوجية بين المناطق المحمية والتوصيلية الإيكولوجية ، أي الشبكات الإيكولوجية . ويمكن وصف الشبكة الإيكولوجية على النحو الآتي :

" هي شبكة تشمل خليطاً إيكولوجياً ذا صفة تمثيلية ومتماسكاً من المناطق الأرضية و/أو المناطق البحرية التي يمكن أن تضم مناطق محمية ، وممرات ومنطق صد الصدمات ، وتتميز بتوصيلية متبادلة مع المناظر الطبيعية والكيانات والمؤسسات الاجتماعية الاقتصادية الموجودة . والمناطق الداخلة ضمن شبكة إيكولوجية يمكن أن تتراوح بين مناطق محمية " لبية " (core) ومناطق تستعمل فيها الموارد البيولوجية استعمالاً مستداماً ، ويمكن أن تشمل مناطق محمية معينة رسمياً وكذلك مناطق غير معينة رسمياً كمناطق محمية ولكنها تدار على الأقل جزئياً لغرض الحفظ " /<sup>1</sup>

٧- إن تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية يقتضي القيام بتخطيط وإدارة المنطقة المحمية على مستوى المنطقة الإيكولوجية ، وهي عبارة تعرفها مبادرة WWF Global 200 بأنها " وحدة واسعة نسبياً من الأرض أو الماء ، تتضمن مجموعة متميزة من المجتمعات الطبيعية التي تتقاسم أغلبية كبيرة من أنواعها وديناميكياتها وظروفها

<sup>1</sup> هذا الوصف اقترحه فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالمناطق المحمية ، مستمداً في ذلك من مائدة مستديرة عن دور المناطق المحمية والشبكات الإيكولوجية في سياسات التنوع البيولوجي ، وهو اجتماع استراتيجي عقد في لاهاي في يونيو ٢٠٠٣ .

البيئية". وكثيراً ما يستعمل هذا المصطلح بدلاً من " المنطقة البيولوجية " أو " المنطقة الأحيائية " والعكس بالعكس .

### ثالثاً- طرائق ونهوج تبدأ من التخطيط حتى الإدارة الخاصة بشبكات ومواقع المناطق المحمية

٨- قبل الشروع في تخطيط المناطق المحمية ، تقوم الحكومات أو المنظمات ذات الصلة بوضع استراتيجية ، تتبين في المعتاد الغايات والأهداف الاحتمالية للمناطق المطلوب حمايتها ، ويمكن أن يكون ذلك في سياق التنمية المستدامة الواسع . وتقترح الاستراتيجية توصيات وخطوات واستثمارات لازمة للتصدي لكل هدف وتسدن مستوى من الأولوية لكل خطوة من الخطوات . وتسفر تلك التوصيات في المعتاد عن خطط وبرامج .

#### ألف- النهوج الخاصة بوضع غايات والأولويات المناطق المحمية

٩- إن الحكومات والمنظمات المانحة ومنظمات الحفظ تعترف بأن فرص إنشاء وإدارة المناطق المحمية هي فرص محدودة ، ولذا ينبغي وضع أولويات بطريقة منتظمة وصالحة علمياً وشفافة . وفي الأونة العصرية ، خصوصاً في العالم الغربي ، بدأت استراتيجيات الحفظ بالتركيز على الأنواع أولاً لحماية الأنواع المفيدة من الإفراط في الحصاد ثم بعد ذلك في سبيل حفظ الأنواع باعتبارها جديرة بالحماية لقيمتها الذاتية ( Redford *et al* ، ٢٠٠٣ ) . وفيما بعد أصبحت المناطق الأحيائية المحددة والموائل أو الأنظمة الإيكولوجية مثل الغابات المطرية المدارية والأرصفة المرجانية هدفاً للحفظ يقوم على أساس الاعتراف بأهمية حفظ النظم الإيكولوجية بحماية الأنواع وقيمة "خدمات الأنظمة الإيكولوجية" مثل تحقيق استقرار الماء والتربة . وحيازة الأرض والموارد الطبيعية ( الملكية ، الحصول ، الرقابة ) هي أمور هامة عند تحديد الخيارات الحفظية المطلوب السعي إلى تحقيقها ( BirdLife International ، ٢٠٠١ ) .

١٠- في سياق الاتفاقية ، إن تخطيط المناطق المحمية يجرى كجزء من وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي . وفي هذا السياق وفي سياقات أخرى ، وضع عدد من طرائق تحديد الأولويات جرى اقتراحه وتنفيذه خلال العقد المنصرم أو خلال مدة أطول . ومدى هذه الطرائق هو مدى مختلف ، يتراوح ما بين النهوج العالمية " بالقرشات الغليظة " إلى النهوج الوطنية بل حتى النهوج المحلية التفصيلية . وأهداف الحفظ الشاملة موصوفة بعبارات من قبيل " السلامة الإيكولوجية " و" الصحة الإيكولوجية " و" استدامة الأنظمة " . وفي نطاق هذه الأهداف الواسعة تتدرج مجموعات من الأهداف والأولويات الأشد تحديداً في مجال الحفظ .

١١- إن أهداف الحفظ وأولوياته يعبر عنها في المعتاد بطريقة جغرافية . والأولويات الجغرافية تتباين تبايناً واسعاً جداً ، تبعاً للمعايير المستعملة في التوصل إليها . والمرفق الأول بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي يتضمن قائمة إرشادية بفئات التنوع البيولوجي ذات الأهمية للحفظ على المستوي الجيني ومستوى الأنواع/المجتمع والنظام الإيكولوجي /الموئل . والمعايير البيولوجية الأكثر شيوعاً تشمل الثراء (أي عدد الأنواع أو الأنظمة الإيكولوجية في مساحة معينة ) والندرة ، ودرجة الاستيطان والتهديد ، والتمييزية (أي مدى اختلاف نوع عن

أقرب نوع إليه) ، وصفته التمثيلية (أي المدى الذي تمثل فيه منطقة من المناطق تمثيلاً دقيقاً نظاماً إيكولوجياً محددًا) وعدم المساس (intactness) والوظيفة (أي الدرجة التي يؤثر بها نوع أو نظام إيكولوجي في قدرة الأنواع أو الأنظمة الإيكولوجية الأخرى على البقاء) . والمعايير الإضافية غير البيولوجية تشمل المنفعة (عناصر التنوع البيولوجي ذات الاستعمال المعروف والاستعمال المحتمل للجنس البشري) وقابلية التنفيذ (العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والسوقية (logistical) التي تؤثر في نجاح الحفظ (Johnson ، ١٩٩٥) ومن العوامل الأخرى المنظور فيها كثيراً الأولويات لما يلي : (١) التصدي للتهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي (مثلاً الأنواع الغريبة الغازية ، تغير المناخ) ؛ (٢) جهود التدخل (مثلاً برامج سبل العيش البديلة) ؛ (٣) الأهداف المتفق عليها (مثلاً في سبيل التخفيض المحسوس من ضياع التنوع البيولوجي بحلول ٢٠١٠) ؛ (٤) مناطق تقتضي التعاون الدولي (مثلاً طرائق الرصد ، المناطق المحمية العابرة للحدود) .

١٢- إن هذه المعايير يمكن تطبيقها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ، تبعاً لمدى وهدف المؤسسة التي تطبق تلك المعايير . إن منظمات الحفظ الدولية والمانيين كانوا على أقصى درجة من النشاط في تطبيق هذه الأولويات على المستوى العالمي ، ولكنها ساعدت أيضاً البلدان على وضع الأولويات على المستوى الوطني . وبينما ينتقل المرء من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني ، تصبح الجوانب العملية للتنافس بين الطلبات الواقعة على الأراضي والموارد المالية عوامل محددة (بكسر الدال المشددة) وقد تكون المعايير العلمية والشواغل العلمية نقطة بداية لازمة لوضع الأولويات الخاصة بالمناطق المحمية ، ولكن قلما تكون نقطة النهاية على الأرض، خصوصاً في البلدان النامية .

١٣- إن النهج الآتية هي النهج المعروفة أفضل معرفة :

(أ) نهج "النقاط الساخنة" وهو يستعمل معيارين هما الاستيطانية والتهديد ، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي يكون فيها مستوى الاستيطان ومستوى التهديد كلاهما عالياً . وهذا النهج يميز النقاط الساخنة باعتبارها مناطق فيها على الأقل ١٥٠٠ نوع نباتي متوطن ، وضياح لا يقل عن ٧٠ في المئة من موئليها الطبيعي.

(ب) إن نهج "منطقة البراري الرئيسية" يعطي أولوية للأنظمة الإيكولوجية المدارية ذات التنوع البيولوجي العالي ، ولكنها يركز على المناطق الذي لا تزال تحوي براري (بكر) حيث يظل فيها أكثر من ٧٥ في المئة من النبات البكر الأصلي ، ويكون فيها كثافة السكان البشريين أقل من ٥ أنفس في الكيلومتر المربع ، وتم تبين ٢٤ منطقة من البراري تنطبق عليها هذه المعايير .

(ج) إن نهج "بلد التنوع الضخم" كما تصفه هيئة Conservation International ، إنما هو "طريقة قائمة على أساس البلدان ، مقصود منها أن تسترعي الانتباه إلى حفظ التنوع البيولوجي في الـ ١٧ بلداً التي تأتي في مقدمة بلدان العالم بالنسبة لما فيها من تنوع الأنواع وتوطنها" (Mittermeier et al ، ١٩٩٨) .

(د) WWF's "Global 200" محاولات لتحقيق الصفة التمثيلية لجميع أنماط الموائل الرئيسية واستعمالات "المناطق الإيكولوجية" كوحدة للتخطيط . والمعايير لاختيار المناطق الإيكولوجية ذات الأولوية تشمل



الشراء في الأنواع ، والتوطن ، ومقدار عالياً من السمات التصنيفية الفريدة (مثلاً أجناس وفصائل فريدة ، أنواع متبقية على حالها من المجتمعات ، السلالات الأولوية ) . والظواهر الإيكولوجية أو التطورية غير المألوفة ، والندرة العالمية لنمط الرئيسي من الموائل ؛

(هـ) نظام وضع أولويات " غابات الحدود " هو نظام وضع الأولويات الذي وضعه معهد الموارد العالمية (WRI) يركز على تبين وحماية الغابات الطبيعية الكبيرة التي ظلت دون مساس في العالم ، والتي " لم يلحق بها نسبياً اضطراب ، وتبلغ من الكبر ما يكفي للحفاظ على جميع التنوع البيولوجي فيها ، شاملاً أوائل قابلة للبقاء من الأنواع الواسعة النطاق ، المرتبطة بكل نمط من أنماط الغابات " (Bryant *et al* ، ١٩٩٧) .

(و) نهج مناطق الطيور الهامة (IBA) الذي وضعته BirdLife International ، الذي يستعمل علاقة محددة بين الأصناف والطيور ، لإيجاد أولويات في الحفظ العالمي . وترتكز المعايير الاستهلاكية على تبين المناطق الهامة للأنواع التي يهم حفظها عالمياً ، وتجميعات من الأنواع ذات المدى المقيد والأنواع ذات المنطقة الأحيائية المقيدة ، والمواقع الرئيسية للتجمع . وباستعمال هذه الطريقة تبين BirdLife ما يقرب من ٧٠٠٠ موقع IBA ، في ١٣٠ بلداً (BirdLife International ، ٢٠٠٢) . ونهج الـ IBA قد استعمل أيضاً على الصعيد الوطني ؛

(ز) أن اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة قد وضعت معايير لتبني الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية <sup>٢</sup> . وفي نطاق هذا النظام ، تتضمن الأراضي الرطبة ذات الأولوية الأراضي التي هي " مثال نادر أو فريد لنمط من الأراضي الرطبة طبيعي أو قريب من الطبيعي " ، أو التي لها أهمية خاصة لحفظ الأنواع المعرضة للمخاطر ، والمجتمعات الإيكولوجية المهددة ، والأوائل الهامة من النباتات والحيوان ، أو التي تحمي الأنواع التي تمر بمراحل حرجة من دورات حياتها . وبالإضافة إلى ذلك هناك معايير محددة تقوم على أساس أهمية الأراضي الرطبة للطيور المائية والأسماك . وحتى ٦ أبريل ٢٠٠٣ كان هناك ١٣٠٨ من مواقع الأراضي الرطبة في الـ ١٣٨ طرفاً متعاقداً في الاتفاقية ، وتبلغ المساحة الإجمالية لتلك المواقع ١١٠ مليون هكتار ، قد تم تعيينها لإدراجها في قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية <sup>٣</sup> . والمعايير لتعيين الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية مستعملة أيضاً على الصعيد الوطني .

(ح) إن الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (المسماة اتفاقية التراث العالمي ) تلزم أطرافها بحماية الأمثلة البارزة من التنوع العالمي الطبيعي والثقافي . ومطلوب من الأطراف الأعضاء في تلك الاتفاقية أن تتبين وتحدد مناطق التراث الثقافي والطبيعي الموجودة فوق أراضيها . وحتى الآن صدقت على الاتفاقية ١٧٥ دولة ، وتتضمن الاتفاقية ١٧٢ موقعاً طبيعياً أو موقعاً مختلطاً (أي تختلط فيه القيمة الطبيعية والقيمة الثقافية ) <sup>٤</sup> .

<sup>2</sup> أنظر " Strategic framework and guidelines for the future development of the List of Wetlands of International Importance " adopted by Ramsar resolution VII.11 at [http://www.ramsar.org/key\\_guide\\_list\\_e.htm](http://www.ramsar.org/key_guide_list_e.htm)

<sup>3</sup> <http://ramsar.org/sitelist.pdf> ، فتح باب الوصول إليه في ١٠ آب / أغسطس ٢٠٠٣

<sup>4</sup> <http://whc.unesco.org/heritage.htm> ، فتح باب الوصول إليه في ١٠ آب / أغسطس ٢٠٠٣

(ط) إن برنامج الإنسان والكرة الحيوية الذي أنشئ في ١٩٧٠ برعاية اليونسكو ، قد شرع في وضع شبكة عالمية من المناطق المحمية الساحلية والبحرية المعروضة بأسم " محميات الكرة الحيوية " ، وهي منشأة لتعزيز علاقة متوازنة بين الناس والطبيعية . ومنذ البداية كانت الغاية هي تبيين نظام عالمي من المناطق المعينة ، تتألف من أنظمة إيكولوجية ذات صفة تمثيلية ، وتوفر أوسع تغطية بيوجغرافية ممكنة ، مما يكفل الحفظ المنتظم للتنوع البيولوجي . والمواقع مرشحة من جانب لجان وطنية وينبغي أن تكون ممثلة في المعتاد لمنطقة بيوجغرافية رئيسية ، وتتضمن مناظر طبيعية ، وأنظمة إيكولوجية ، وأنواعاً أو أجناساً يقتضي الأمر حفظها ، وتوفر فرصاً للتدليل على نهج في مجال التنمية المستدامة داخل المناطق الأوسع نطاقاً التي تكون هي موجودة فيها ؛ وأن تكون ذات حجم ملائم لخدمة الوظائف الثلاث الأنفة الذكر ، ولها نظام (zoning) تسقيعي (zones) ملائم ذو منطقة لبية (أو مناطق لبية) مكونة على نحو قانوني ، ومخصصة لحماية طويلة الأجل ، وتتضمن منطقة " أو مناطق " محددة بوضوح لامتناس الصددمات ، ومنطقة انتقالية خارجية . ويوجد في الوقت الحاضر أكثر من ٤٠٠ موقع في تلك الشبكة .

١٤- أن وجود روابط وثيقة بين خطط المواقع واستراتيجيات الحفظ الأوسع نطاقاً أمر جوهري حتى تظل الخطة ذات صلة باحتياجات ونهوج الحفظ ذات الأولوية ، التي كثيراً ما يرد وصفها في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية . وعدم تنفيذ ذلك يؤدي في أحيان كثيرة إلى خطط لا تتال سناً ، أو إلى مجرد خطط لا تحظى بقبول شعبي (BirdLife International ، ٢٠٠١) .

#### باء- تخطيط وإنشاء المواقع والأنظمة في المناطق المحمية

##### ١- إيجاد خطط لأنظمة المناطق المحمية الوطنية

١٥- إن المادة ٨ (أ) من الاتفاقية تدعو كل طرف متعاقد إلى إيجاد نظام من المناطق المحمية . وينبغي أن تخطط أنظمة المناطق المحمية بحيث تحقق أفضل قدر ممكن من التكامل والتوصيلية بين المواقع الفردية . ومن الناحية المثلى ، إن أنظمة المواقع المحمية يجرى وضعها على الصعيد دون الإقليمي ، وكثيراً ما تمتد إلى ما يجاوز الحدود الوطنية . ويمكن أن يسترشد اختيار المناطق المحمية بأدوات علمية تهدف إلى تقييم شبكة من المناطق المحمية من حيث قدرتها على إعاشة أو أهل قابلة للبقاء من الأنواع التي يقع عليها التركيز . وهذه الطرائق تتضمن أنظمة حسابية في اختيار المواقع ، يتم بموجبها اختيار المجموعة المثلى من المواقع التي يتوافر فيها مجموعة واحدة من المعايير أو عدة مجموعات من المعايير (مثلاً عدد الأنواع ، أنماط الموائل/الأنظمة الإيكولوجية ، أطوال الحافات المخفضة إلى أدنى حد ، إلخ) . وبالإضافة إلى ذلك فإن الأدوات الجديدة لوضع نماذج الأواهل يمكن أن تقدر فرص البقاء والبقاء على المدى الطويل للأنواع في شبكة من بقع المواقع ( habitat patches) . ويمكن تطبيقه هذه الطرائق سواء في مرحلة التخطيط لإيجاد نظام جديد للمناطق المحمية ولتقييم الأنظمة الموجودة (Margules and Pressey ٢٠٠٠) .

١٦- تم نشر خطوط إرشادية ومنهجيات وهي مستعملة في كثير من البلدان ، شاملة مثلاً ما يلي :

(أ) إن أفضل الخطوط الإرشادية للممارسة بشأن تخطيط الأنظمة الوطنية للمناطق المحمية قد وضعتها اللجنة العالمية للـ IUCN بشأن المناطق المحمية (WCPA) ، وفيها " تكون خطة الأنظمة متمثلة في تصميم نظام كامل للمحميات يغطي الطائفة الكاملة للأنظمة الإيكولوجية والمجتمعات الموجودة في بلد معين . وينبغي أن تتبين الخطة طائفة من المقاصد المستهدفة من المناطق المحمية وأن تساعد على إيجاد توازن بين الأهداف المختلفة ..... [و] ..... تتبين العلاقات القائمة بين مكونات الأنظمة ... وينبغي ان تساعد على التذليل على وجود ترابطات هامة بالجوانب الأخرى من التنمية الاقتصادية " . ويمكن العثور على عناصر جوهرية لنظام وطني للمناطق المحمية في Davey (1998) ؛

(ب) أن منهجية تخطيط المناطق الإيكولوجية (ERP) التي وضعتها The Nature Conservancy (TNC) ، هي منهجية مفصلة من الناحية التقنية وتم اختبارها في الميدان ، ويجرى تطبيقها من جانب عدد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية . ومنهجية ERP تقتضي عملية تعاونية ذات أصحاب مصلحة متعددين وتذهب إلى أبعد من خطة وضع الأولويات " بمقياس غليظ " وتوفر " إطاراً تخطيطياً عملياً وإن يكن قائماً على أساس علمي ، لتبين مناطق الحفظ ذات الأولوية داخل الأنظمة الإيكولوجية " (Groves et al ، 2002) .

١٧- إن كلا الإطارين WCPA و ERP لتخطيط أنظمة المناطق المحمية يشير إلى أن العملية التي تتبع في إعداد خطة لا تقل أهمية عن المحتوى النهائي لتلك الخطة . وتشدد الخطوط الإرشادية للـ WCPA على أن فعالية الخطة تقتضي أن تعكس الخطة " الاحتياجات والأولويات القائمة على الطبيعية وينبغي أن يتملك زمامها من سيكون عليهم تنفيذها .... " ، وكذلك ، تلاحظ الـ WCPA ، كما تلاحظ الـ ERP ، أنه " من المرغوب فيه أن تتضمن عملية وضع الخطة مشاركة الناس المحليين الذين يعيشون حول المراتع (أو لهم صلات تقليدية أو اقتصادية أخرى بتلك المراتع " (Davey ، 1998) .

١٨- إن المرفق الرابع بالتوصية ٣/٨ بآء التي أقرتها الهيئة الفرعية في اجتماعها الثامن ، توفر خطوط إرشادية لوضع أنظمة وطنية للمناطق المحمية البحرية والساحلية .

## ٢- تخطيط وإنشاء مواقع المناطق المحمية

١٩- إن تخطيط وإنشاء مواقع خاصة بالمناطق المحمية أمر يقتضي عملية أشد تفصيلاً من التقييم الإيكولوجي والاجتماعي الاقتصادي ، بالقياس إلى ما يقتضيه تخطيط الأنظمة . وعند وضع خطة للأنظمة ، إنما يقوم المخططون بمجرد تبين المواقع ذات أعلى قيمة حفظية ، عبر بلد ما أو منطقة إيكولوجية ما . وبعد أن يتم تبين هذه المناطق ، ينبغي وضع الخطط لكل منها ، ويحتاج وضعها القانوني إلى إيجاده أو توضيحه . وفي حالات كثيرة ستكون المواقع الأساسية قد تم إنشاؤها من قبل باعتبارها مناطق محمية ، وتكون المهمة في هذه الحالات هي تقييم حالتها الجارية ، وحدودها والوضع القائم في إدارتها ، في سبيل تحديد هل يحتاج الأمر إلى تغييرات في سبيل خدمة أفضل لأهداف الخطة الجامعة للأنظمة . وتصبح مشاركة أصحاب المصلحة ذات أهمية قصوى حيث أن تصميم موقع معين وتعيينه القانوني يمكن أن يكون لهما وقع هام على حصول الناس المحليين على الموارد وسبل العيش .

٢٠- لدى معظم البلدان منهجيات لتخطيط مواقع المناطق المحمية مدونة في تشريعات ولوائح متصلة بالموضوع . ولهذا السبب قد تكون عازفة عن الأخذ بمنهجيات جديدة ، حتى إذا كانت الطرائق القديمة لم تعد تتمشى مع علم الحفظ الجاري ، وما يستجد من غايات وطنية في مجال الحفظ . وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات الوطنية ، على خلاف منظمات الحفظ ، عليها أن تحقق التوازن بين أهداف التنمية وأولويات أخرى قد تكون أحياناً أولويات منافسة ، مثل تخفيف وطأة الفقر وتعزيز الزراعة والصناعة .

٢١- قد يكون للمنهجيات الجديدة في تخطيط المواقع كثير من المزايا المنطقية ، ويمكن أن تبني على أساس من آخر ما استجد بعلم الحفظ ، غير أنها تقتضي أن تحتضن - وليس أن تحل محل - المنهجيات الموجودة إذا كان المدافع عنها يريدون الحصول على مساندة من راسمي السياسة والمخططين في مجال المناطق المحمية . والأمثلة على الطرائق الجديدة تتضمن أموراً منها ما يلي :

(أ) إطار Five-S لحفظ المواقع ، الذي وضعته The Nature Conservancy (٢٠٠٠) ، التي توفر نهجاً لتبيين الأهداف الرئيسية للحفظ في موقع ما ، وتحليل التهديدات ، وتقييم القدرات ، وتصميم استراتيجيات الإدارة ، وإنشاء أنظمة لرصد فعالية الإدارة على مر الزمان . وإطار Five-S يمكن أن يكون عملية معقدة ، تقتضي موارد تقنية ومالية عظيمة جداً . غير أنه توجد خبرات من البلدان النامية عن الكيفية التي يمكن بها تحويل هذا الإطار كي يتمشى مع الحالات التي تنقصها المستويات العالية من القدرة (Nicoll ، ٢٠٠٢) ؛

(ب) الإطار الذي تطبقه BirdLife International في عدد من البلدان الأفريقية في تعاون مع مرفق البيئة العالمية . والعناصر الرئيسية تشمل : إيجاد إطار زمني ، تحديد نقطة الاتصال المؤسسية ، وتكليفها وخبرتها ؛ وتحليل المسائل المتصلة بالوضع الحيازي والقانوني ؛ وتحليل التهديدات الرئيسية وإيجاد الاستجابات ؛ وإيجاد نظام رصد ؛ وتعزيز خطة الموقع ؛ وتقييم البيانات المتاحة والفجوات في البيانات المتعلقة بالمعلومات البيولوجية والاجتماعية - الاقتصادية ؛ وتقييم الموارد المالية ؛ وإدماج الموقع في الشبكات والأطر الحفظية الأوسع نطاقاً . ويتضمن إطار BirdLife International أيضاً مجموعة مفيدة من الدورات التي تم تعلمها ، والتي يمكن تطبيقها على جميع ممارسات تخطيط المواقع (BirdLife International ، ٢٠٠١) .

٢٢- إن الحجم والتوصيلية هما عاملان حرجان في وضع المناطق المحمية وكفالة قدرتها على حفظ التنوع البيولوجي . إن حجم وشكل المناطق المحمية يمكن الحصول على المعلومات الخاصة بهما عن طريق عمل الحفظ . وبينما لا توجد قواعد كمية مطلقة ، إلا أنه من الواضح أن المحميات الكبيرة والتي تتأخرها استعمالات للأراضي تتمشى وإياها ، والتي ترتبط ارتباطاً وظيفياً بمحميات أخرى ، سوف توفر للتنوع البيولوجي حماية أكبر من الحماية التي توفرها المحميات الصغيرة المنعزلة . غير أنه سيكون من المتعذر في كثير من الأحيان إيجاد مناطق محمية كبيرة جداً ومتصل بعضها ببعض ، وذلك بسبب تاريخ استعمال الأرض وبسبب القضايا المنافسة . وللأنظمة الإيكولوجية في الجزر الصغيرة تكون متطلباتها الخاصة بمناطق الحفظ أصغر بكثير .

٢٣- إن تخفيض المواقع يمكن أيضاً أن يتأثر بالدور الذي سيلعبه موقع محمي معين . والأغراض الرئيسية للمناطق المحمية تشمل البحث العلمي ؛ حماية الحياة البرية ؛ حماية التنوع الجيني وتنوع الأنواع وتنوع

المجتمعات والمناظر الطبيعية ؛ والحفاظ على خدمات الأنظمة الإيكولوجية ؛ وحماية السمات الطبيعية والثقافية المحددة ؛ والحفاظ على الخصائص الروحية ومحركات النمو الاقتصادي المحلية والتنمية الاجتماعية ، شاملة من خلال السياحة والترفيه ؛ والتربية والاستعمال المستدام للموارد الناشئة عن الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية ؛ والحفاظ على الصفات الثقافية والروحية ؛ والأمن الوطني (IUCN ، ١٩٩٤) .

٢٤- في بعض المناطق يمكن تحقيق هذه الأهداف بوصفها أثراً جانبياً لنشاط آخر ، أو ظروف أخرى ، على الرغم من أن الموقع لا يعتبر رسمياً " منطقة محمية " وتوجد " مناطق محمية من الناحية الفعلية " تشمل أماكن مثل مناطق البراري المعزولة (حيث تكون الحماية مجرد ناتج النأي) وحماية أحواض المياه ، والمحميات العسكرية ومناطق الأمن ، ومصائد الأسماك ، ومناطق الرقابة ، وكذلك - وإن يكن الأمر متنازعاً فيه إلى حد أبعد - في المناطق التي تحميها الأنشطة البشرية التدميرية مثل حقول الألغام أو منصات النفط المتروكة وحطام السفن الغرقى (إذ أنها توفر حماية من تجريف قاع البحر) .

### جيم- إدارة المناطق المحمية

#### ١- فئات إدارة المناطق المحمية

٢٥- يمكن إنشاء المناطق المحمية لثتى الأغراض . وبينما من النادر أن ينشأ موقع محمي لغرض واحد فقط ، إلا أنه من غير المألوف أيضاً أن يقوم موقع ما بخدمة جميع الأغراض الأنفة الذكر . وتبعاً للدور الخاص المنظور إليه بالنسبة لأحد المواقع ، وللضغوط الاجتماعية - السياسية ، وتبعاً للنظام القانوني وللسياق الثقافي ، يمكن إنشاء أنظمة إدارة وأنظمة قانونية مختلفة جداً لمساعدة حماية تلك المواقع . وعلى مر الزمن ، تم وضع طائفة كبيرة من الأسماء أو العناوين المختلفة للمناطق المحمية . وفي الوقت الحاضر يوجد أكثر من ٨٠٠ مصطلح مستعملة لوصف التعيينات الوطنية والأنظمة التسييرية المطبقة فيها .

٢٦- نظراً لتنوع الأهداف وأنظمة التسيير ، أن فئات الـ IUCN لتسيير المناطق المحمية (IUCN ، ١٩٩٤) تلعب دوراً حرجاً في التحليلات الإقليمية والعالمية . وهي توفر لغة مشتركة وتمكن من إجراء مقارنات وتلخيصات لأغراض الإدارة ، للمناطق المحمية في العالم ، بالتمكين من تفسير التعريفات الوطنية المستعملة لتعريف المناطق المحمية الوطنية .

٢٧- أن أنظمة فئات الـ IUCN مقبولة قبلاً واسعاً ، وكانت مفيدة جداً في كلا الحصول على المعلومات في شكل أقرب إلى التوحيد القياسي ، وفي توفير إرشاد للبلدان حتى تستطيع إيجاد وتوسيع أنظمتها من المناطق المحمية . غير أن النظام يشوبه عدد من وجوه القصور التي تتعلق بإمكان تطبيقه على الطبيعية وتعلق أيضاً بدقتها على نحو ما جرى تطبيقه في نظرات عامة مختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي :

(أ) يصعب وضع بعض المواقع في فئة واحدة ، خصوصاً عندما تكون مدخلة في أصقاع داخلية خاصة تنطبق عليها عدة فئات . وفي حالات أخرى فإن التشريع أو الخصائص تبدو واقعة بين الفئات وليس داخل الفئات .

(ب) قد لا توجد معلومات كافية للتحديد الدقيق للفئة التي تدخل فيها منطقة محمية ، خصوصاً حيث يقوم بالتصنيف اطراف بعيدون عن الموقع .وكذلك قد تقوم سلطة ما ، عن عمد أو عن غير عمد ، بتحديد فئة بعض المواقع بطريقة تختلف تماماً عن حالتها على أرض الواقع .

(ج) إن المواقع كثيراً ما تدخل في فئات الإدارة على اساس وضعها النظري من حيث الإدارة ، ويقوم ذلك في أحيان كثيرة على التحديد القانوني الرسمي لموقع من المواقع ، وليس على الحالة الفعلية لموارد الموقع ولنظام إدارته على أرض الواقع . وهذه المشكلة قد أدت إلى دعوة إلى إضافة حجم إضافي للتصنيف ، يقوم على أساس فعالية الإدارة .

٢٨- جرى في الوقت وضع مشروع أسمه " التكلم بلغة مشتركة " للنظر في هذه القضايا المتعلقة بتحديد فئات المناطق المحمية ويشترك في هذا النشاط كل من جامعة Cardiff ، IUCN ، WCPA ، اليونيب -WCMC .<sup>٥</sup> ولدى The World Database of Protected Areas بيانات عن أكثر من ١٠٠,٠٠٠ منطقة محمية . ومن هذه يوجد ٧٠ في المئة لها فئة معينة لها من فئات إدارة الـ IUCN ، وجميع الفئات تبدو ممثلة تمثيلاً طيباً نسبياً (أنظر UNEP/CBD/SBSTTA/9/5) .

#### ٢- المسؤوليات والمهام الرئيسية في إدارة المناطق المحمية

٢٩- إن المناطق المعينة تعييناً قانونياً والتي تديرها الحكومات الوطنية هي لب نظام المناطق المحمية في العالم. وفي كثير من البلدان ، تقوم الحكومات في الولايات وفي الدول كلها والحكومات المحلية أيضاً بتعيين وإدارة المناطق المحمية . وتشمل أشكال الحماية الأخرى المحميات الخاصة ، وخطط الحماية الطوعية وكثيراً من الممارسات التقليدية التي تمارسها مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، شاملة تعيين المواقع المقدسة ومواقع المحظورات (taboo) والإغلاقات الموسمية .

٣٠- مهما كان نوع هيكل الشؤون المتعلقة بصرف الأمور في منطقة محمية ، إلا أن المهام اللبية في الإدارة تظل متماثلة في مجموعها ، على الرغم من أن الأهمية النسبية للطرائق المطبقة في التنفيذ قد تختلف من موقع إلى موقع . فالموارد المالية تؤثر أيضاً تأثيراً كبيراً في الكيفية التي يمكن بها التنفيذ الكامل لتلك المسؤوليات المختلفة ، وبصفة عامة مع افتراض أن خطة إدارة للمنطقة المحمية قد تم وضعها واعتمادها ، فإن المهام الرئيسية المطلوب القيام بها من جانب مديري المناطق المحمية تتضمن في المعتاد ما يلي :<sup>٦</sup>

(أ) تنفيذ خطة التسيير (management) . كحد أدنى ينبغي أن تنشئ الإدارة شكلاً ما من أشكال الحضور للتدليل على الحالة المعينة لموقع ما . وإذا كانت الأموال أو قيود أخرى لا تسمح بإنشاء البنية التحتية

<sup>٥</sup> <http://www.cf.ac.uk/cplan/sacl/>

<sup>٦</sup> إن التحليل التفصيلي للمهام اللازمة التي ينبغي أن يقوم بها مديرو المناطق المحمية والمهارات المطلوبة للقيام بتلك المهام أمر توفره مثلاً : the ASEAN Regional Centre for Biodiversity Conservation (ARCBC) الذي يقوم على أساس بحث واسع النطاق والتشاور في جنوب شرق آسيا . أنظر Appleton et al ، ٢٠٠٣ .

وإيجاد العاملين اللازمين ، عندئذ يحتاج الأمر إلى إيجاد دلائل وإلى توزيع معلومات للإبلاغ عن وجود المنطقة المحمية ؛

(ب) تحديد حدود المناطق المحمية . إن الاستقصاء الفيزيقي ووضع علامات تبين الحدود - وفي بعض الحالات حدود الأصقاع داخل منطقة محمية - هي أمور هامة غير أن المنطقة المحمية تحتاج إلى " حدود حية " تكون مفهومة ومتفقاً عليها ومحترمة من جانب اصحاب المصلحة المحليين . وبذلك ، فإن العملية تتطوى في المعتاد على التفاوض وبناء الوفاق في الآراء وليس مجرد الاستقصاء ووضع علامات تدل على الحدود .

(ج) وضع وصيانة البنية التحتية والمعدات (مثل أبنية المكاتب والمركبات ، ومرافق ومعدات البحث، والطرق ، والتزويد بالماء ، ومعدات الاتصال ، والأسلحة النارية ، ووسائل الترحيب بالزائرين ) ؛

(د) الموظفون والإدارة المالية والإدارية ، شاملة الأنشطة مثل تعيين الموظفين والإدارة اليومية والمساءلة المالية وتنمية القدرة وغير ذلك من المهام الإدارية ؛

(هـ) الرصد والتقييم وتحليل الاتجاهات باعتبارها المكونات الرئيسية من بيولوجية وغيرها ، التي هي أهداف للحفظ ، أو التي تغطي على أهداف الحفظ في المناطق المحمية ؛

(و) ممارسة الإدارة التوافقية . إن طرائق التقييم المنتظم لمقاصد الإدارة وأنشطتها ولتصحيحها في ضوء الخبرة المكتسبة والظروف المتغيرة ، قد وضعت واستعملت استعمالاً واسعاً (مثلاً Margoluis and Salafsky ، ١٩٩٨ ، Oglethorpe ، ٢٠٠٢) .

(ز) إدارة شؤون السائحين ، والباحثين والقائمين بالتنقيب البيولوجي ، وتشمل هذه الأنشطة أموراً منها تحديد شروط التراخيص والرسوم التي تدفع للدخول وتوفير المعلومات من خلال الخرائط والبيانات الشفوية والمعارض ورصد تصرفات الزائرين للتيقن من أنهم يخضعون للقواعد ، وتلبية الاحتياجات الطبية للموظفين وللزائرين ؛

(ح) الحفاظ على علاقات طيبة في مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، الذين يعيشون في المناطق المحمية والمناطق المتاخمة لها ؛

(ط) حل المنازعات والصراعات ، بين سلطات المناطق المحمية وغيرهم من أصحاب المصلحة مثل المجتمعات المحلية وأصحاب المصالح في الأعمال والوكالات الحكومية ؛

(ي) الرقابة وتطبيق القانون حسب مقتضى الحال .

(ك) تعزيز القيم والنجاحات في المناطق المحمية . حيث أن المناطق المحمية يتوقع منها أن يتزايد إسهامها في تحقيق غايات التنمية الوطنية وتوليد منافع اجتماعية واقتصادية للناس والمجتمعات الذين يعيشون بالقرب منها ، يصبح من الضروري تنمية مهارات المديرين التي تمكنهم من الاتصال والتعاون مع نظرائهم في قطاعات التنمية الأخرى ، وذلك في سبيل الإدارة الفعالة .

### ٣- اعتبارات محددة تتعلق بإدارة المناطق المحمية العابرة للحدود

٣١- إن IUCN تعرف المناطق المحمية العابرة للحدود بأنها مناطق من اليابسة و/أو من البحر تجتاز حدوداً بين دولتين أو أكثر أو حدود الوحدات دون الوطنية مثل الولايات والمناطق ، والمساحات المستقلة و/أو المساحات الواقعة خارج حدود السيادة الوطنية أو ولايتها ، وتكون فيها الأجزاء المكونة لها مكرسة بنوع خاص لحماية وحفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وما يرتبط بها من موارد ثقافية ، وتدار على شكل تعاوني من خلال وسائل قانونية أو وسائل أخرى فعالة. (Sandwith *et al.* ، ٢٠٠١) وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تعتبر شبكة من المناطق المحمية الوطنية المنسقة والمملوكة لأكثر من بلد واحد ، يمكن اعتبارها مناطق محمية عابرة للحدود ، إذا كانت هذه المناطق المحمية تتقاسم أهدافاً مشتركة (مثلاً الحفاظ على موائل أنواع مهاجرة أو الحفاظ على العناصر الإيكولوجية التي لها قيمة تمثيلية ) وإذا كانت إدارتها منسجمة .

٣٢- إن المناطق المحمية العابرة للحدود يمكن إنشاؤها من خلال مبادرات سياسة رفيعة المستوى ، من جانب الحكومات ، أو بجهود محلية على الأرض أو بتدخل أطراف ثالثة مثل المنظمات غير الحكومية ، ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية أو الاتفاقيات الدولية . والمناطق المحمية العابرة للحدود يمكن أن تكون موصلة بصفة رسمية بعضها بعض من خلال التشريع ، ولكن يمكن أن تكون أيضاً مناطق محمية منفصلة تخضع لترتيبات إدارية تعاونية قائمة على أساس الحكومات المحلية ، دون إدماج رسمي وفي بعض الحالات إنشئت " مراتع سلام " عابرة للحدود كإستراتيجيات للصالح في مناطق حدثت فيها في الآونة الأخيرة صراعات أو كوارث.

٣٣- إن هذه المبادرات لها قيمة كبيرة في تعزيز التعاون بين الأمم وكذلك تتطوى على منافع عملية كبيرة للإدارة . وبينما تحرك تركيز الحفاظ نحو المناظر الطبيعية ونهوج الأنظمة الإيكولوجية ، التي تعترف بأهمية الممرات الإيكولوجية والتوصيلية بينها ، تزايد الاهتمام بالمنافع العملية للحفاظ التي تنشأ عن المناطق المحمية العابرة للحدود . بيد أن إنشاء هذه المناطق ينبغي أن يتغلب على مصاعب ، يتصل معظمها بالاختلافات في الأنظمة القانونية والسياسة وفي مستويات الثقافة والقدرة (Hamilton *et al.* ، ١٩٩٦) . وإيجاد وتطوير الآليات في سبيل تنسيق الإدارة وتكاملها بين البلدان سيكون أمراً حيوياً وينبغي أن يسترشد بمبادئ نهج الأنظمة الإيكولوجية .

## رابعاً- القضايا الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بتخطيط المناطق

### المحمية وإنشائها وإدارتها

#### ألف- فعالية إدارة المناطق المحمية

٣٤- إن إدارة المناطق المحمية تركز على كفاءة قيامها هي وشبكاتنا بتحقيق الغايات والأهداف التي تم تبينها. وسوف يقتضي ذلك تقييماً للفعالية وتطبيقاً للإدارة التوازمية مع مرور الزمن والعوامل الرئيسية لتحقيق الإدارة الفعالة للمناطق المحمية تشمل التخطيط الاستراتيجي ، وتنفيذ خطة الإدارة ، وحسن تصريف الأمور ، ومشاركة أصحاب المصلحة ، والأطر القانونية أو العرفية الواضحة للحيلولة دون بذل أنشطة ضارة ، والإمتثال والتطبيق



الفعليين ، والقدرة على مراقبة الأنشطة الخارجية التي تؤثر في المنطقة المحمية ، وإتاحة القدرة اللازمة ، من بشرية ومؤسسية ، وإيجاد التمويل المستدام .

٣٥- إن عشر مساحة أراضي العالم تدخل اليوم في شكل من أشكال المناطق المحمية ، ويوجد شبكة واسعة النطاق ومتنامية من المناطق البحرية المحمية ، على الرغم من أن المنطقة المعينة لحماية المياه الداخلية قد تكون متأخرة في الركب . وتبعاً لذلك كان هناك اهتمام هائل برصد وتقييم فعالية المناطق المحمية في مساندة الإدارة المحسنة ولتمكين المناطق المحمية من إدراك الغايات التي أنشئت تلك المناطق من أجلها . وبصفة خاصة إن الحصول على تفهم أفضل لفاعلية المناطق البحرية المحمية هو أمر يمثل شاغلاً خاصاً لعدد من الأسباب ، تشمل بصفة خاصة أن المناطق البحرية المحمية تمثل أقل من ١ في المئة من مجموع المساحة ، ولا توجد إلا معلومات قليلة بشأن مدى فعالية هذه الحماية للتنوع البيولوجي البحري . وقضية فعالية المناطق المحمية البحرية قد عكف عليها فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمناطق المحمية البحرية ، الذي أنشأه مؤتمر الأطراف ، وصدرت عنه إرشادات بشأن تقييم فعالية المناطق البحرية المحمية .<sup>٧</sup>

٣٦- إن التقييم هو عبارة عن استعراض نتائج الخطوات المتخذة وتقييم ما إذا كانت قد أنتجت النتائج المنشودة . والتقييم هو أداة أساسية لكفالة المساءلة المالية والإدارية معاً ، وكفالة الفعالية الإدارية ، شاملة مدى الاعتبار الذي يعطي لمصالح المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة . ويستعمل التقييم أيضاً للتأثير في السياسة كي تحسن أنظمة حماية المناطق والترتيبات الإدارية ، ويمكن أن يستعملها المديرون لوضع طلبات أو اقتراحات لتخصيص موارد إضافية . إن الرصد والتقييم والتبليغ هي أمور ذات قيمة حيوية لتمكين البلدان من تحليل ما إذا كانت تترك فعلاً الأهداف الموضوعية في الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي وكذلك ما إذا كانت تتحقق الالتزامات المرتبط بها بموجب الاتفاقيات والبرامج الدولية والإقليمية .

٣٧- إن التقييم هو جزء من الإدارة التوافقية ، كما أنها عملية دوارة تسمح بإن تنصب المعلومات المتعلقة بالماضي في الإدارة وتسهم في تحسين الإدارة في المستقبل . والإدارة التوافقية هي أداة جوهرية لنهج الأنظمة الإيكولوجية (أنظر أيضاً المقرر ٨/٥ الصادر عن مؤتمر الأطراف) .

٣٨- على الرغم من أهميتها المعترف بها ، فإن التقييمات الشاملة لفعالية المناطق المحمية كانت نادرة نسبياً ، أو نزعت إلى التركيز على رصد الظروف البيولوجية<sup>٨</sup> ، وجعلت التقييم قاصراً فقط على مجموعة محدودة من مؤشرات الإدارة . والتقييمات التي تجرى مرة واحدة لوكالة قائمة في الإدارة أو لأحد برامجها ، هي تقييمات

<sup>٧</sup> تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمناطق المحمية البحرية والساحلية (UNEP/CBD/SBSTTA/8/INF/7) و (UNEP/CBD/SBSTTA/8/INF/11) . أنظر أيضاً توصية الهيئة الفرعية ٣/٨ بآء الواردة في المرفق الأول بتقرير الهيئة الفرعية عن عمل اجتماعها الثامن (UNEP/CBD/COP/7/3) .

<sup>٨</sup> في المملكة المتحدة إن مجلس الريفي لمقاطعة ويلز قد وضع نهجاً لرصد " المواقع ذات الأهمية العلمية الخاصة " وهو نهج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتخطيط وإدارة الأنظمة (Alexander and Rowell 1999) . وفي استراليا أنشأت كل من Reef Marine Park Authority و the Australian Institute of Marine Science ، برنامجاً طويل الأجل لرصد رصيف الحاجز الكبير (Sweatman 1997) . وكلا هذين النهجين كان مقصوراً مع ذلك على رصد المؤشرات البيولوجية .

كانت أشد شيوعاً/، وخلال بضعة الأعوام الماضية تزايدت مشاركة المنظمات غير الحكومية في القيام بتقييمات لفعالية المناطق المحمية .

٣٩- خلال الأعوام القليلة الماضية ، تزايدت الجهود الرامية إلى تنمية النهج المتينة والشاملة لتقييم فعالية المناطق المحمية الفردية أو الأنظمة من تلك المناطق . وكان من أبرز تلك الجهود جهود الـ IUCN " لوضع إطار لتقييم فعالية الإدارة " /١٠ ، و هو إطار تم وضعه في تعاون مع الـ WWF ، والبنك الدولي واتفاقية التراث العالمي . ويوفر هذا الإطار " مظلة " من المفاهيم الإرشادية التي يمكن ، في نطاقها ، إيجاد طائفة من المنهجيات الأشد تحديداً .

٤٠- أن مكونات إطار الـ IUCN مبينة في الشكل ١ . وهي مقسمة إلى ستة عناصر ، ويشمل كل عنصر عدداً من مؤشرات التقييم ، لتقييم فعالية الإدارة /١١ .

٤١- إن إطار الـ IUCN لفعالية الإدارة سينطوى على منهجية مفصلة في مجال التقييم ، حيث أن المنهجيات المستعملة في سياقات مختلفة ينبغي أن تتماشى مع القصد والسياق الخاصين بتقييم خاص . فالاتفاقية التراث العالمي مثلاً قامت بالتعاون مع الـ IUCN وغيرها من الشركاء لجعل الخطوط الإرشادية للـ IUCN متوائمة مع مضمون كتاب مرجعي وكتاب عمل لتقييم فعالية الإدارة في مواقع التراث العالمي . /١٢ وكثير من المنهجيات الأخرى المحددة السياق ، لتقييم فعالية إدارة المناطق المحمية ، قد تم وضعها فعلاً . /١٣

<sup>9</sup> أنظر مثلاً : Kothari et al. 1989; Edwards 1991; WWF and the Department of Environment and Conservation of Papua New Guinea 1992

<sup>10</sup> Hockings et al. 2000

<sup>11</sup> How is your MPA doing? A Pomeroy, Robert S., Parks, John E. and Watson, Lani M. 2002.

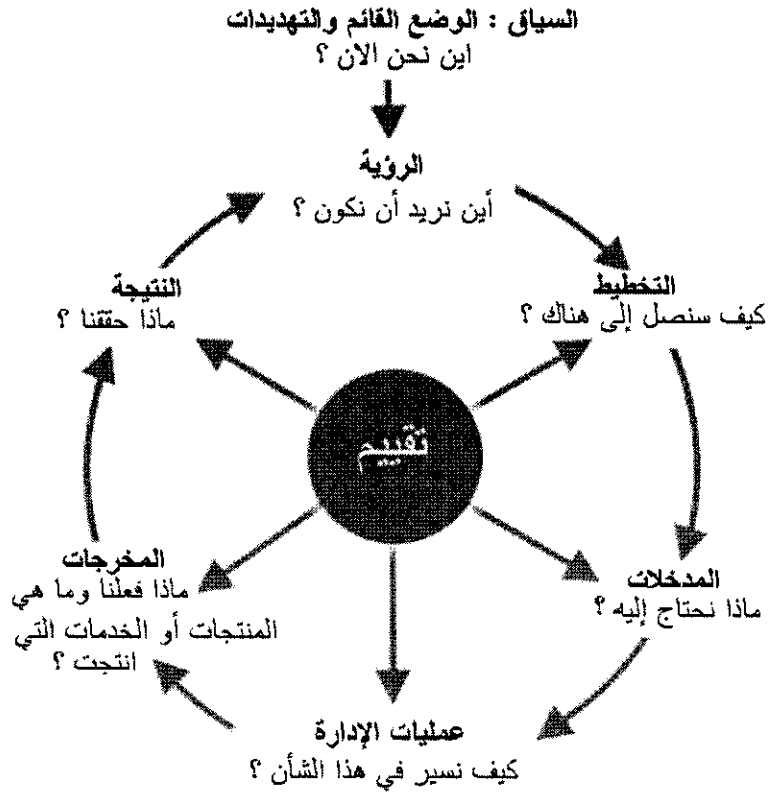
<sup>12</sup> Guidebook: Biophysical, socioeconomic, and governance indicators for the evaluation of management effectiveness of marine protected areas (working draft; version: 31 December 2002)

UNESCO/IUCN 2001

<sup>13</sup> أنظر التذييل الثالث في تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص بالمعنى بالمناطق المحمية )

(UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/3 .

الشكل ١ - دورة وتقييم إدارة المناطق المحمية



المصدر : Hockings et al ، ٢٠٠٠

باء- مشاركة أصحاب المصلحة والآليات لتعزيز إشراك أصحاب المصلحة

٤٢- كما اعترف بذلك فريق الخبراء التقنيين المخصص بالمناطق المحمية البحرية والساحلية ، إن إشراك أصحاب المصلحة أمر جوهري لتحقيق الغاية العالمية وإنشاء وصيانة المناطق المحمية الفردية والشبكات الإقليمية منها . وإشراك أصحاب المصلحة له أهمية خاصة في إيجاد تقاسم منصف للمنافع الناشئة عن المناطق المحمية . وبالإضافة إلى ذلك يسمح إشراك أصحاب المصلحة بما يلي :

(أ) يسمح بإتخاذ المقررات بطريقة شاملة وشفافة ، مع مراعاة العوامل الاجتماعية الاقتصادية والعوامل السياسة المحلية وكذلك المعايير البيولوجية والمعرفة المحلية .

(ب) يسهل إشراك طائفة واسعة من اللاعبين في صنع القرار والإدارة مما يكفل أن تكون العملية والخطط الموضوعة وتنفيذها أمراً يمك بزمامه أصحاب المصلحة ، وبذلك يزداد احتمال النجاح ؛

(ج) يعترف بالحقوق التقليدية والعادات ، وغير ذلك من مصالح مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وأصحاب المصلحة المعنيين بالأمر ، وفقاً للقانون الوطني حسب مقتضى الحال ؛

(د) يسمح باتخاذ المقررات والقيام بالإدارة على المستوى المناسب كما يوصي بذلك نهج الأنظمة الإيكولوجية (مثلاً من خلال اللامركزية) .

٤٣- إن نمط ومدى الإشراف أمر يرتبط بالظروف المحلية ، شاملة القضايا مثل الحقوق والعادات والتقاليد التي لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، وفقاً للقانون الدولي وتبعاً للآليات المتاحة ونهوج تصريف الأمور ، ودرجة اهتمام أصحاب المصلحة .

٤٤- إن إنشاء مناطق محمية يؤثر في سبل العيش وفي مصالح كثير من الناس بل من المجموعات والمؤسسات . وفي الحالات التي يساند فيها الناس المحليون إنشاء المناطق المحمية ، تصبح الإدارة الفعلية لتلك المناطق شيئاً أسهل بمراحل . وفي حالات كثيرة كان الناس المحليون هم المساندون في البداية لإنشاء المناطق المحمية على أساس ما يمكن أن يتحصل لهم من منافع . ويمكن أن يكون للمجتمعات المحلية أيضاً أنظمة فعالة من المناطق المحمية القائمة فعلاً ، وكثيراً ما تكون غير معروفة للمخططين الآخرين . فلذا هناك اعتراف واسع بأن المشاورة المحلية والمشاركة المحلية هما عنصران أساسيان للنجاح في تخطيط المناطق المحمية وتصميمها وإدارتها .

٤٥- إن القيام بتحليل أصحاب المصلحة أمر جوهري . فأصحاب المصلحة في مقررات المناطق المحمية يمكن أن يشملوا : مجتمعات السكان المحليين والأصليين ؛ سلطات إدارة المناطق المحمية ؛ الوكالات الحكومية الأخرى المسؤولة عن الموارد الطبيعية أو التي تؤثر في الموارد الطبيعية ؛ السلطات الإدارية المحلية (مثلاً مجالس البنادر أو المحافظات والحكومات المحلية) ؛ الأعمال المحلية والصناعات المحلية (مثلاً السياحة ، مستعملو المياه) ؛ ومؤسسات البحث العلمي ؛ والمنظمات غير الحكومية . وبسبب أن مجتمعات السكان الأصليين ووكالات الحكومة المحلية أو القطاع الخاص يمكن أن يكونوا السلطة الإدارية الأولى - أو السلطات المشاركة في الإدارة - فمن المهم إشراكهم في التخطيط والتصميم الاستراتيجيين للمناطق المحمية . وحيث أن إنشاء المناطق المحمية له وقع ملموس على حياة الناس وسبل عيشهم ، فإن التخطيط والتصميم والإنشاء القانوني للمناطق المحمية ينبغي القيام به من خلال عملية تسمح بأن يربط بها مباشرة جميع الأطراف المعنية ، وتستجيب تلك العملية بشكل فعال لشواغل هؤلاء الأطراف .

٤٦- إن جميع أصحاب المصلحة ليسوا مهتمين بدرجة متساوية بحفظ مورد من الموارد، كما أنهم ليسوا مؤهلين بالدرجة نفسها كي يقوموا بدور في إدارة الموارد . وفي سبيل تحقيق العدالة والإنصاف ، يقتضي الأمر التمييز بينهم على أساس بعض المعايير المتفق عليها . ومن المعايير الممكنة للتمييز بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق باستعمال الموارد أو بما يتعلق بالواقع ، المعايير الآتية : الحقوق على الأراضي أو الموارد الطبيعية ؛ استمرار العلاقة (مثلاً المقيمين الدائمين مقابل الزائرين أو السائحين) ؛ الاعتماد المباشر على الموارد الطبيعية في العيش والبقاء (مثلاً في سبيل الغذاء والوقود والأدوية والاتصال) ؛ إمتلاك معارف ومهارات فريدة لإدارة الموارد المعنية ، الضياع والأضرار الناشئة في عملية الإدارة ؛ العلاقات التاريخية والثقافية بالموارد المعنية ؛ درجة الاعتماد الاقتصادي والاجتماعي على تلك الموارد ؛ درجة الجهود والاهتمام في الإدارة ؛ الإنصاف في الحصول على الموارد وتوزيع المنافع الناشئة عن استعمالها . تواؤم مصالح أصحاب المصلحة وأنشطتهم مع

السياسات الوطنية للحفاظ والتنمية ؛ التوافق بين الحقوق و/أو الإلتزامات طبقاً للاتفاقيات والاتفاقات الدولية ؛ الواقع الحالي الاحتمالي لأنشطة أصحاب المصلحة على قاعدة الموارد .

٤٧- لا يوجد طريقة سليمة واحدة في الإشتراك الفعال لأصحاب المصلحة ، حيث أن البلدان والثقافات والمناطق المحمية تختلف اختلافاً كبيراً جداً على نطاق الكرة الأرضية . غير أنه يوجد عدد من النهج العامة والمبادئ العامة قد يرغب مخطوطو المناطق المحمية أن يأخذوها في الحسبان ، وكثيراً ما تستعمل توليفة منها معاً . وهي تشمل ما يلي :

(أ) *تقاسم المعلومات* : إن المشاركة تحتاج إلى معلومات ويقتضي هذا توفير معلومات وافية لأصحاب المصلحة قبل مشاركتهم . وفي حالات كثيرة قد تكون اللغة حاجزاً فيقتضي الأمر تقديم المواد الأساسية بلغة مناسبة .

(ب) *التقييم التشاركي* : أن توفير معلومات من خلال مواد مرفوضة وبيانات شفوية قد لا يكون الوسيلة المناسبة لبعض مجتمعات السكان المحليين والأصليين . ومثلاً من ذلك إن التقييم التشاركي وممارسات " الرؤية " (أي المشاهدة) قد استعملت في كثير من البلدان والمجتمعات . ومثل هذه النهج تمكن المجتمعات المحلية والوكالات المركزية من تحليل البيئة المحلية الاجتماعية الاقتصادية وما تطوي عليه من مشكلات وفرص ، ومعرفة المستقبل الذي ترغب فيه المجتمعات المحلية لأنفسها ولأجيال القادمة ، والاستراتيجيات الكفيلة بالوصول إلى ذلك المستقبل ، والخيارات والتهديدات التي تصادف على الطريق . وفي هذا السياق ، ينظر إلى الخبراء الذين لديهم معلومات جديدة بشأن الاتجاهات البيولوجية والإيكولوجية وبشأن التهديدات المحتملة لقاعدة الموارد الطبيعية المحلية ، هؤلاء الخبراء ينظر إليهم كحلفاء في عملية التقييم لا كعناصر خارجية تحاول أن تستعمل " التكنيكات التخويف " على أصحاب المصلحة المحليين .<sup>١٤</sup> وعلى غرار ذلك فإن " الخبراء " الخارجيين يمكن أن يستفيدوا من المعارف المحلية النفيسة جداً والتي كثير ما تكون متوفرة فعلاً .

(ج) *تقاسم المنافع* : إن المناطق المحمية تولد تكاليف كما تولد منافع ، ويجب تقاسمها بطريقة منصفة ومستدامة . ومن الطرائق لإشراك أصحاب المصلحة المحليين في الحفاظ تقاسم المنافع مثل رسوم البوابة والإيرادات الناشئة عن السياحة والأشغال والحصول على المنافع الطبيعية على أساس تفضيلي . وكثيراً ما تكون المنافع والقيم الثقافية والروحية وكذلك إسهامات المناطق المحمية في تحقيق أمن سبل العيش والاعتراف الاجتماعي بالحقوق على الأرض والحصول على الموارد واستعمالها ، كثيراً ما تكون أموراً هامة لأصحاب المصلحة المحليين ، خصوصاً مجتمعات السكان الأصليين والمحليين . ومن الناحية المثلى توضع ترتيبات تقاسم المنافع من خلال اتفاق يتم التوصل إليه بالتفاوض بين أصحاب المصلحة ، وسلطات المناطق المحمية ؛

<sup>14</sup> / في سبيل الحصول على مكتبة واسعة النطاق وصلات بشأن الطرائق التشاركية للتقييم الريفي أنظر

http://www.eldis.org/participation ؛ وللحصول على طرائق وضع الخرائط الخاصة بالمجتمعات أنظر Poole 1995 و

Momberg et al. 1996

(د) بناء قدرة أصحاب المصلحة المحليين على المشاركة ، حتى يستطيع كل فريق من أصحاب المصلحة أن يتفهم جيداً مصالحه وشواغله ويحدد أفضل طريقة لتمثيل أنفسهم في المناقشات والمفاوضات مع الجهات الخارجية مثل سلطات المناطق المحمية ؛

(هـ) الإشراف في صنع القرار : يمكن إشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار بطرق شتى ، تتراوح بين جعلهم جزءاً من هيئة استشارية إلى جعلهم أعضاء بمجلس إدارة منطقة محمية . ومن العناصر الجوهرية في سبيل عملية استشارية فعالة إيجاد محافل اتصال لأصحاب المصلحة المتعددين ، والحوار الجاري وإنجاز عملية لاتخاذ القرارات بتوافق الآراء .

(و) الحفظ الذي تتولى زمامه المجتمعات . إن أقوى شكل لإشراك أصحاب المصلحة في إدارة المناطق المحمية يمكن أن يوجد في الحالات التي تقوم فيها المجتمعات المحلية بإنشاء وإدارة مناطقها الذاتية للحفظ ، بدلاً من المشاركة كمشاهدين في عملية شرعت فيها وتتحكم فيها وكالات إدارة المناطق المحمية وخبراء خارجيون . وهذه " المناطق المحمية على يد المجتمعات " أمر تناقشه السطور الواردة فيما يلي .

#### جيم - تنمية القدرة على إدارة المناطق المحمية

٤٨- إن الإدارة الفعالة للمناطق المحمية تقتضي من مديري المناطق المحمية والمؤسسات المساندة لها أن تكون لديهم المعرفة والقدرات والموارد الكافية للتخطيط والإدارة والرصد الخاصة بتلك المناطق ، مع إشراك طائفة واسعة من اصحاب المصلحة بطرق بناء تسهم في حفظ التنوع البيولوجي والتدفق المستدام للسلع والخدمات الناشئة عن المناطق المحمية . وإدارة المناطق المحمية على نحو توافقي للتصدي لوجوه الضعف والتهديدات والاستفادة من وجوه القوة ومن الفرص ، هو تحدي هائل . ويقتضي ذلك أنواعاً كثيرة من القدرة ، سواء الداخلية أو الخارجية ، لإدارة المناطق المحمية ، شاملة طرائق جديدة لتقاسم الدروس المستفادة في مواقع شتى موزعة على العالم كله ، والقدرة على التواءم مع أنواع كثير من التغيرات العالمية وتعزيز الاتصالات والتربية وتوعية الجماهير .

٤٩- يجري وضع مبادرات جديدة مثل شبكة تعلم المناطق المحمية (PALNet) وهي مرفق تفاعلي لإدارة المعارف المتعلقة بالكمبيوتر ، لمديري المناطق المحمية وأصحاب المصلحة فيها ، وسيطرح ذلك المرفق رسمياً في المؤتمر الخامس للـ IUCN الخاص بالمراتع العالمية في سبتمبر ٢٠٠٣ .

#### دال- تصريف شؤون المناطق المحمية وقضايا الإدارة فيها

٥٠- إن وضع الأولويات والقيام بتخطيط منتظم هما خطوتان هامتان في إنشاء شبكات فعالة من المناطق المحمية ، ولكن في خاتمة المطاف إن فعالية المناطق المحمية أمر يتلخص في وسائل تصريف الأمور والإدارة . فمن له السلطة على المنطقة ؛ ومن يتحمل المسؤولية ؛ ومن تقع عليه المساءلة وإزاء من ؟ وكما سبق أن لوحظ ، إن النموذج التقليدي لوكالة واحدة من الوكالات الوطنية للمناطق المحمية تقوم بإدارة مراتع تشمل أراضي ومياه تملكها الدولية - إلا أنها ليست النظام الوحيد لإدارة المناطق المحمية وتصريف شؤونها الموجود حالياً . بل توجد اختلافات ، كما توجد تراكمات كثيرة ، بشكل أو بآخر حول العالم :

- (أ) تصريف الأمور بلامركزية على يد الوحدات الحكومية الموجودة في الولايات أو في الدولة أو على الصعيد المحلي ؛
- (ب) ترتيبات التشراك في الإدارة بين الحكومات والمجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة؛
- (ج) الأراضي الأصلية التي تدار لأغراض الحفظ على يد مجتمعات أصلية ، تحظى أو لا تحظى بمساندة وتشارك من الحكومات ؛
- (د) مناطق تحفظها المجتمعات حفظاً طوعياً ، أنشأتها المجتمعات من السكان المحليين والأصليين ، سواء اعترفت بها أو لم تعترف بها قانوناً الحكومات ؛
- (هـ) المناطق المحمية التي تديرها كيانات من القطاع الخاص (سواء أكانت كيانات ربحية أو لا ربحية ) بموجب تعاقدات أو بحكم ملكية خاصة مباشرة .

#### هـ- الجوانب المالية

- ٥١- من المعترف به على نطاق واسع أن الموارد المالية المتاحة لحفظ التنوع البيولوجي بصفة عامة وفي المناطق المحمية بصفة خاصة ، هي موارد غير وافية بالمرة ، خصوصاً في البلدان النامية . بيد أن مسألة " تمويل المناطق المحمية " لا يمكن أن ينظر إليها فقط من زاوية تكاليف إدارة تتولاها وكالة إدارة المنطقة المحمية، وتعيين خطوط الحدود ، وإيجاد البنى التحتية ، والقيام بدوريات ، والقيام ببحوث ، والرصد وما يشبه ذلك . وكفالة عدم تحميل تكاليف إنشاء المنطقة المحمية على عاتق المجتمعات المحلية بشكل مفرط ، ينطوى على تكلفة مالية محسوسة لا بد من إدخالها في المعادلة . ولذا قد اقترح أن " حفظ الموائل التي لم تمس نسبياً هو أمر يقتضي في أحيان كثيرة آليات تعويضية لتخفيف وقع ترك المنافع الخاصة المحلية التي تركت ، خصوصاً في البلدان النامية " ( Balmford et al ، ٢٠٠٢ ) .
- ٥٢- إن العجز الحالي في التمويل هو عجز كبير . وطبقاً لأحد الدراسات فإن التكلفة السنوية الإجمالية لنظام عالمي ذي صفة تمثيلية من المناطق المحمية بناهز ٤٥ مليار دولار أمريكي تشمل تكلفة إنشاء مناطق جديدة ، والتكاليف المتكررة للإدارة ودفعات لتغطية تكاليف الفرص الخاصة في مناطق موجودة أو في مناطق جديدة ( Balmford et al ، ٢٠٠٢ ) . ولاحظت الدراسة أنه على حين أن هذا المبلغ يبدو باهظاً ، إلا أنه يمثل أقل من ٥ في المئة من الإعانات الموجودة فعلاً التي تصرف للزراعة والموارد الطبيعية حول العالم ، وتمثل فقط ٠,٢ في المئة من الناتج العالمي الإجمالي الداخلي .

- ٥٣- بالإضافة إلى أموال ثنائية ومتعددة الأطراف أخرى ، إن مرفق البيئة العالمية الذي يتولى تشغيل الآلية المالية للاتفاقية قد وفر تمويلاً هاماً لتنفيذ أحكام الاتفاقية ، شاملاً الأحكام المتعلقة بالمناطق المحمية . وفي تحليل من مرفق البيئة العالمية عام ٢٠٠٣ تدل محفظة التنوع البيولوجي أنه يوجد ١٩٩ مشروعاً ( ٣٤ في المئة من المجموع البالغ ٥٩٠ ) تتضمن منطقة محمية تم تبينها باعتبارها داخلة ضمن منطقتها المستهدفة . وتمويل مرفق

البيئة العالمية لهذه المشروعات يكاد يبلغ ١ مليار دولار أمريكي ، مع تمويل مشترك يفوق ٢٤ مليار دولار أمريكي . وهناك ١٠٥٦ منطقة محمية تم تبينها في هذه المشروعات تغطي حوالي ٢٢٧ مليون هكتار .

٥٤- إن مرفق البيئة العالمية هو أذن مصدر هام للتمويل الدولي للمناطق المحمية ، ومن المأمول أن يستمر المرفق على هذا المنوال في السنوات القادمة . وهذه الأولوية تشمل تحقيق الاستدامة الإيكولوجية والمؤسسية والاجتماعية والسياسة والمالية في سياق الأنظمة الوطنية للمناطق المحمية . /٥

٥٥- إن استمرار مساندة مرفق البيئة العالمية وغيره من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف أمر جوهري للبلدان النامية حيث أن حكومات تلك البلدان لا تخصص إلا موارد غير كافية للمناطق المحمية . ويمكن أن يصبح ذلك حلقة مفرغة ، لا بد من كسرها ، إذا إريد أن تحقق المناطق المحمية في البلدان النامية الاستدامة المالية. وكفي تحدث هذه الاستدامة ، ينبغي إيلاء مزيد من العناية لمنهجيات ومستويات وظروف التمويل الحكومي المقدم كتمويل نظير لما يقدمه المانحون من مساعدة . و البيانات المتعلقة بمستويات تمويل المناطق المحمية من جانب حكومات البلدان النامية - بصرف النظر عما يحصلون عليه من جانب المانحين - إنما هي بيانات تدل على أن هذا التمويل ضئيل جداً .

٥٦- بالإضافة إلى التمويل من المصادر القطاع العام ، يدل تقدير تقريبي للتمويل الصادر عن القطاع الخاص سنوياً على صورة منح ، على النطاق العالمي ، في سبيل الحفاظ (المؤسسات الخاصة ، الشركات ، الأطراف ) أنه يقارب مبلغ ١٢ مليار دولار أمريكي تشمل ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار أمريكي من المؤسسات . وكثير من هذه الأموال يوجه عن طريق منظمات دولية كبيرة غير حكومية .

٥٧- هناك مصدر جديد نسبياً وتميز لتمويل المناطق المحمية وهو مؤسسة الأمم المتحدة . فمن ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣ ، قامت مؤسسة الأمم المتحدة (United Nations Foundation) بتمويل ، عن طريق مركز التراث العالمي التابع لليونسكو واليونديبي - أمانة مرفق البيئة العالمية ، واستفادت منه ما يقرب من ٤٥-٥٠ منطقة محمية أطلق عليها " مواقع التراث العالمي الطبيعي " على أساس أهميتها للتنوع البيولوجي العالمي ، وكذلك حوالي ١٣ منطقة محمية إضافية ، يمكن أن تفي بمعايير وشروط التنوع البيولوجي لإمكان إعلانها أنها من مواقع التراث العالمي . وهذه المساندة قد جذبت تمويل إضافي من القطاع الخاص وكذلك دفعت عدد من المنظمات غير الحكومات إلى أن تسير خلف مركز التراث العالمي التابع لليونسكو ، وشجعت الـ IUCN على مساندة إدارة المناطق المحمية في مواقع التراث العالمي .

٥٨- نظراً لأن حفظ التنوع البيولوجي يوفر منافع عالمية وكذلك منافع وطنية ، فمن الواضح - كما تشدد على ذلك خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة - أن حفظ التنوع البيولوجي على نحو أشد فعالية ، شاملاً تعزيز دور المناطق المحمية ، سيتطلب موارد إضافية جديدة للتمويل ، تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية .



٥٩- على النطاق العالمي إن جمهرة التمويل في سبيل الحفظ تأتي من مشروعات مساعدة على التنمية قصيرة الأجل (٣-٥ سنوات) وتخصيصات سنوية من الحكومات ، ذات طابع متزعرع . والانتقال من التدخل الحالي القائم على أساس المشروعات إلى نهج مبرمج أطول أمداً ، ينبغي تشجيعه . والآليات التي من قبيل الصناديق الاستثنائية الوطنية للحفظ ، والقوائم الخضراء المكرسة (مثلاً رسوم المغادرة في المطارات) ورسوم استعمال الموارد التي تفرض على مستعمليها (مثلاً رسوم دخول المراتع) هي أمر ينبغي مواصلة استكشافه . والاتحاد المالي للحفظ - الذي هو تحالف يضم العديد من المنظمات الدولية للحفظ ، وأمانة اتفاقية رامسار ، واليونديبي ، والبنك الدولي ، ومرفق البيئة العالمية ، والوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) - قد أنتجت كتاباً مرجعياً أسمه ( *Training Guide for Conservation Finance Mechanisms* )<sup>١٦</sup> . غير أنه توجد حواجز رئيسية تعرقل رفع مستوى الأعمال البيئية ، شاملة النقص في القدرة على تخطيط الأعمال التقنية ، والنقص في رأس المال الاستثماري ، والنقص في سلسلة أحتياطية من المنشآت القابلة للبقاء لمساندة الاستثمار ، ووجود مصاعب في الحصول على أنخراط صناعة الخدمات المالية في هذا المجال .

<sup>16</sup> / إن المحتوى الكامل للكتاب المرجعي *Training Guide for Conservation Finance Mechanisms* ، الصادر عن Conservation Finance Alliance ، يمكن الحصول عليه من الكمبيوتر بالعنوان <http://www.conservationfinance.org> ويتضمن ذلك الكتاب بيليوغرافيا إضافية .

## المراجع

- Alexander, M. and T. Rowell. 1999. "Recent developments in management planning and monitoring on protected sites in the United Kingdom." *Parks* Vol. 9 No. 2. pp. 50-55.
- Appleton, M.R., G.I Texon and M.T. Uriarte. 2003. *Competence Standards for Protected Area Jobs in South East Asia*. Los Banos, Philippines: ASEAN Regional Centre for Biodiversity Conservation.
- Balmford, A., Bruner, A., Cooper, P., Costanza, R., Farber, S., Green, R. E., Jenkins, M., Jefferiss, P., Jessamy, V., Madden, J., Munro, K., Myers, N., Naeem, S., Paavola, J., Rayment, M., Rosendo, S., Roughgarden, J., Trumper, K., Turner, R.K. 2002. "Economic Reasons for Conserving Wild Nature." *Science* Vol, 297. August 9.
- BirdLife International. 2002. *Tools and Guidelines for Conservation of Important Bird Areas in Africa*.
- BirdLife International. 2001. *Guidelines for Important Bird Area Site Action Planning*. Africa NGO-Government Partnerships for Sustainable Biodiversity Action Project.
- Borrini-Feyerabend, G. 1996. *Collaborative Management of Protected Areas: Tailoring the Approach to the Context*. Gland, Switzerland: IUCN Social Policy Group.
- Bridgewater, P. 2002. "Biosphere Reserves – a network for conservation and sustainability." *Parks* Vol 13 No. 3: 15-20.
- Bryant, D., D. Neilsen and L. Tangley. 1997. *The Last Frontier Forests: Ecosystems & Economies on the Edge*. Washington DC, USA: World Resources Institute.
- Davey, A.G. 1998. *National System Planning for Protected Areas*. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN.
- Edwards, R. 1991. *Fit for the future: Report of the National Park Review Panel*. Cheltenham, UK: Countryside Commission.
- Groves, C.R., D.B. Jensen, L.L. Valutis, K.H. Redford, M.L. Shaffer, J.M. Scott, J.V. Baumgartner, J.V. Higgins, M.W. Beck, and M.G. Anderson. 2002. "Planning for Biodiversity Conservation: Putting Conservation Science into Practice." *BioScience* Vol. 52 No. 6. June. pp. 499-512.
- L. S. Hamilton, J. C. Mackay, G. L. Worboys, R. A. Jones and G. B. Manson 1996. *Transborder Protected Area Cooperation*. Gland, Switzerland: IUCN and Canberra, Australia: Australian Alps Liaison Committee.
- Hockings, M. 2000. *Evaluating Protected Area Management: A Review of Systems for Assessing Management Effectiveness of Protected Areas*. University of Queensland, Australia.
- Hockings, M., S. Stolton and N. Dudley. 2000. *Evaluating Effectiveness: A Framework for Assessing the Management of Protected Areas*. Gland, Switzerland and Cambridge, U.K.: IUCN.
- IUCN. 1994. *Guidelines for Protected Areas Management Categories*. CNPPA with assistance of WCMC. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN.
- Johnson, N. 1995. *Biodiversity in the Balance: Approaches to Setting Geographic Conservation Priorities*. Washington DC, USA: Biodiversity Support Program.

- Kothari, A., Pande, P., Singh, S. and Variava, D. 1989. *Management of National Parks and Sanctuaries in India: A Status Report*. New Delhi: Indian Institute of Public Administration.
- Margoluis, R. and N. Salafsky. 1998. *Measures of Success: Designing, Managing and Monitoring Conservation and Development Projects*. Washington DC, USA: Island Press.
- Margules, C.R. and R.L. Pressey. 2000. "Systematic conservation planning." *Nature* Vol. 405: 243-253.
- Mittermeier, R.A., N. Myers and J.B. Thomsen. 1998. "Biodiversity Hotspots and Major Tropical Wilderness Areas: Approaches to Setting Conservation Priorities." *Conservation Biology* Vol. 12 No. 3. June. pp. 516-520.
- Momberg, F., K. Atok and M. Sirait. 1996. *Drawing on Local Knowledge: A Community Mapping Training Manual*. Jakarta, Indonesia: Ford Foundation, WWF-Indonesia Programme and Yayasan Karya Pancur Kasih.
- Nicoll, M. 2002. "Conservation and Ecological Monitoring within Madagascar's Protected Areas. Status Report." October (Unpublished manuscript.)
- Oglethorpe, J. (Ed.). 2002. *Adaptive Management. From Theory to Practice*. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN.
- Pomeroy, R.S., B.M. Katon, and I. Harkes. 1998. "Fisheries Co-Management: Key Conditions and Principles Drawn from Asian Experiences." Presented at "Crossing Boundaries," the seventh annual conference of the International Association for the Study of Common Property, Vancouver, British Columbia, Canada, June 10-14, 1998.
- Poole, P. 1995. *Indigenous Peoples, Mapping & Biodiversity Conservation: An Analysis of Current Activities and Opportunities for Applying Geomatics Technologies*. Washington DC: Biodiversity Support Program. People and Forests Program Discussion Paper.
- Pressey, R.L, H.P. Possingham and C.R. Margules. 1996. Optimality in reserve selection algorithms: when does it matter and how much? *Biological Conservation* Vol. 76:259-67.
- Redford, K. H., Coppolillo, P., Sanderson, E. W., Da Fonseca, G. A. B., Dinerstein, E., Groves, C., Mace, G., Maginnis, S., Mittermeier, R. A., Noss, R., Olson, D., Robinson, J. G., Vedder, A., Wright, M. 2003. "Mapping the Conservation Landscape." *Conservation Biology* Vol. 17 No. 1. February. pp. 116-131.
- Sandwith, T., C. Shine, L. Hamilton and D. Sheppard. 2001. *Transboundary Protected Areas for Peace and Cooperation*. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN.
- Sweatman, H. (Ed.) 1997. *Long-Term Monitoring of the Great Barrier Reef: Status Report Number 2*. Townsville, Australia: Australian Institute of Marine Science.
- The Nature Conservancy. 2000. *The Five-S Framework for Site Conservation: A Practitioner's Handbook for Site Conservation Planning and Measuring Conservation Success*.
- UNESCO/IUCN. 2001. *The Enhancing Our Heritage Toolkit. A training manual on how to build assessment, monitoring and reporting systems on the management effectiveness of World Heritage Sites*.
- WWF and the Department of Environment and Conservation of Papua New Guinea. 1992. *Papua New Guinea Protected-Areas Programme, Part A; Review of the management and status of protected areas*. Draft, July.

## قائمة الاختصارات والرموز

التخطيط الإقليمي الإيكولوجي	ERP
مرفق البيئة العالمية	GEF
منطقة طيور هامة	IBA
برنامج الإنسان والكرة الحيوية - اليونسكو	MAB
الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية	SBSTTA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
المركز العالمي لرصد الحفظ	UNEP-WCMC
اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية	WCPA
معهد الموارد العالمية	WRI
الصندوق العالمي للطبيعة	WWF

-----